مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.729

14 March 1996
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والعشرين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،
يوم الخميس ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦، في الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد راماكير (هولندا)

الرئيس: أُعلن افتتاح الجلسة العامة التاسعة والعشرين بعد السبعمائة لمؤتمر نزع السلاح.

لدي على قائمة المتحدثين ممثلو جمهورية كوريا، وايرلندا، وبولندا، والجزائر الذين سيتكلمون بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١. وأُعطي الكلمة الآن للمتحدث الأول في القائمة، وهو ممثل جمهورية كوريا، السفير سون.

السيد سون (جمهورية كوريا): أودّ، يا سيادة الرئيس، منتهزاً هذه الفرصة للتحدث لأول مرة في مؤتمر نزع السلاح، باعتباري قادم جديد إلى جنيف، أن أقدم إليكم أحر تهانيّ لتوليكم الرئاسة.

وأود أن أفيد من أول مرة أقف فيها للتحدث أمام المؤتمر بابداء بعض الملاحظات القصيرة بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح.

تنضم جمهورية كوريا، على الرغم من اشتراكها في مؤتمر نزع السلاح بصفتها دولة غير عضو في تلك المرحلة، إلى البلدان التي ترغب بسرعة في إبرام معاهدة حظر شامل للتجارب النووية قابلة للتحقق منها بفعالية. وأؤكد لكم، يا سيادة الرئيس، استعداد وفدي للتعاون مع جميع المشتركين في مؤتمر نزع السلاح في تعجيل عملية مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن العالم ما زال يبحث عن نظام دولي جديد منذ نهاية الحرب الباردة. ولا شك أن الآلية التي نضعها لتحديد القوة العسكرية تشكل عاملا حاسما في هذا البحث. وبهذا المعنى، يلعب مؤتمر نزع السلاح، دوراً هاماً للغاية في إنشاء آلية راسخة لصون السلم العالمي. ويجب علينا أن نتعلّم دروسا من الماضي كي نضمن تحديداً دولياً فعالاً للتسلح. ويجب علينا أن ندرك أيضا أنه لا يمكننا تحقيق سلم دائم إذا باشرنا مهمتنا بشك أو عدم ثقة أو خوف.

وما زال مؤتمر نزع السلاح عند أسفل درجة من السلّم المؤدي إلى السِلم العالمي في صعوده نحو الحد من جميع الأسلحة وتحديدها. ويبدو أن نزع السلاح اتخذ خطوة أولى حقيقية بأن ختم مفاوضاته بشأن إتفاقية الأسلحة الكيمياوية بنجاح في عام ١٩٩٢. ولكن ما زال ينبغي، بعد ذلك إحراز تقدم غير عادي في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح التالية. وأخفق المؤتمر، منذ العام الماضي، في إنشاء لجان مخصصة معنية بالشفافية في مسألة التسلح، وبضمانات الأمن السلبية، وبمنع سباق التسلح النووي في الفضاء الخارجي.

وفي العام الحالي، ما زال ينبغي للمؤتمر أن ينشئ لجنة مخصصة "لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو غيرها من النبائط النووية المتفجرة". وإن ما أفهمه هو أن العقبات الرئيسية التي تعترض إنشاء هذه اللجان سببها اختلاف الآراء سواء بشأن "نظرية الربط" أو بشأن نطاق ولاية اللجنة المعنية بوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولم يمكن التوصل إلى اتفاق أساسي في مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بما إذا كانت اللجنة المعنية بوقف إنتاج المواد الانشطارية ستدعى إلى الانعقاد مع لجنة معنية بنزع السلاح النووي أو مع لجنة مخصصة للشفافية في مسألة التسلح. ومسألة ما إذا كانت ولاية اللجنة المعنية بوقف إنتاج المواد الانشطارية تشمل أو لا تشمل المخزونات بالاضافة إلى إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل، فهي تشكل مسألة مستقلة ومسألة ما إذا كانت اللجنة المخصصة للشفافية في مسألة التسلح سيقتصر عملها على الأسلحة التقليدية فقط أو ما إذا كان يجب أن يشمل أيضا أسلحة الدمار الشامل، فهي

مسألة أخرى. وهذه هي مشاكل يمكن معالجتها بفعالية على نحو منفصل. وأود أن أقترح، لحل تلك المسائل، أن يحدد المؤتمر أكبر تدبير مشترك لمختلف المواقف التي عرضت حتى الآن وأن يطبق أبسط مبدأ لتنفيذه. فأكبر تدبير مشترك لحل المعادلة الجبرية لمؤتمر نزع السلاح هو أنه يجب علينا أن نتجه نحو الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. والواقع هو أن أبسط مبدأ هو أنه لا يجب أن نخشى التفاوض. فعندما تحتاج أي مسألة معينة التفاوض بشأنها لبلوغ هدفنا النهائي، ينبغي لنا أن نبدأ ببساطة في إجراء مفاوضات بشأن تلك المسألة دون ربطها بمسألة أخرى. ويمكننا أن نبدأ بمسألة سهلة وأن نبني الثقة قبل الانتقال إلى مسائل أكثر تعقيدا.

ويقف مؤتمر نزع السلاح الآن عند مفترق الطرق، فإذا أخفق في إنشاء لجان مخصصة أخرى، يبدو أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي الثمرة الوحيدة التي ستُجنى في العام الحالي. ولكن إذا لم يصل مؤتمر نزع السلاح بمفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب إلى نهاية ناجحة، ستقل الثقة به كثيرا جدا في نظر المجتمع العالمي. ويعتقد وفدي بأنه ينبغي، لتعجيل هذه المفاوضات، تعزيز المشاورات سواء بين المجموعات أو داخلها. ويبدو لوفدي أنه سيصعب التوصل إلى نتيجة وقد نواجه فعلا لعبة لا نهاية لها، دون وجود إرادة سياسية مبنية على أساس الثقة المتبادلة بين المجموعة الغربية ومجموعة أوروبا الشرقية، ومجموعة الـ ٢١ والبلد الذي لا ينتمي إلى أي مجموعة. ونعتقد بأن سبب وجود هذه المجموعات هو أن تسهم في وضع معاهدة فعالة للحظر الشامل للتجارب النووية عن طريق إجراء مفاوضات مكثفة. ولا يمكن إلا لروح التعاون عن طريق عمليات التحقق والتوازن فيما بين المجموعات أن تصل بهذه اللعبة، التي يحتمل أن تكون بلا نهاية، إلى نتيجة مرضية في الوقت المناسب.

ومن جهة أخرى، يشجعنا عدم وجود أي بلد في مؤتمر نزع السلاح يعترض على إتمام المفاوضات قبل نهاية العام الجاري.

ويرحب بلدي بالنصين النموذجيين اللذين قدمتهما مؤخرا إيران واستراليا على التوالي. ورغم أن هذين النصين لا يعتبران بديلا "للنص المتداول"، فإننا نأمل أنهما سيساعداننا في أن نرى خلال "المرايا المضللة" للمقترحات المعقدة العديدة المعروضة علينا.

وآخر الأمور ولكن ليس أقلها أهمية هو أن وفدي يود أن يذكّر هذا الاجتماع أن مؤتمر نزع السلاح وعد وعداً يجب أن يفي به، وهو وعد تنفيذ المقرر CD/1356 المعتمد في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بشأن زيادة عدد أعضاء مؤتمر نزع السلاح، ولا يوجد ما يبرر بأي حال تأخير تنفيذ هذا القرار إلى أجل غير مسمى.

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة ايرلندا، السفيرة أندرسون.

الآنسة أندرسون (ايرلندا): أود يا سيادة الرئيس، نظرا لأنها أول فرصة لي لكي أفعل ذلك علنا، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إن ولايتكم المزدوجة، بصفتكم رئيس مؤتمر نزع السلاح ورئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، تضعكم أمام مهمة رهيبة. وإني لواثقة من أنكم ستؤدونها بحكمتكم ومهارتكم المعهودتين.

لا يتكرر أن تواجه هيئة تفاوضية مثل هذا التحدي الواضح الذي يواجهه الآن مؤتمر نزع السلاح. ولقد أشار المتحدثون الواحد تلو الآخر في الجلسات العامة طوال الأسابيع الأخيرة إلى "نافذة الفرصة" التي توجد حاليا فيما يتعلق بمفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأبديت أيضا ملحوظات تحذيرية متكررة بشأن أن هذه النافذة لن تظل مفتوحة إلى أجل غير مسمى بل ولا في الحقيقة لوقت أطول من ذلك بكثير. ويبيّن هذا القلق بشأن الإطار الزمني واقعية سياسية وليس مناورة تكتيكية. فإما أن يتخذ إجراء حاسم ومتسم بالشجاعة خلال الأسابيع القادمة، وإما نبدّد فرصة ربما لن تتكرر لوقت طويل جدا.

لقد كان وما يزال التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية هدفا رئيسيا لسياسة ايرلندا الخارجية طوال سنوات عديدة. وستكون هذه المعاهدة خطوة كبيرة نحو تيسير القضاء التام على الأسلحة النووية كما سيكون من شأنها أن تعزز إلى حد كبير نظام عدم الانتشار. وستكون إعرابا ملموسا عن إرادة المجتمع الدولي وقف استحداث أسلحة نووية، ووقف المنافسة على بناء نبائط نووية أكثر غرابة وفتكا على الدوام ووقف جميع التفجيرات النووية.

ولقد استمعنا في بيانات عديدة إلى إشارة إلى العدد القليل تماما من المسائل التي ما زالت تتطلب إيجاد حل لها في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويبدو أننا متفقون، رغم أن نص المعاهدة حبيس الأقواس البالغ عددها ٢٠٠ ١ قوس، على أننا لا يلزم إلا لحفنة من المفاتيح لفتح جميع هذه الأقفال. وقدمت إيران واستراليا مساهمات كبيرة في المفاوضات خلال الأسابيع الأخيرة. ويثبت مشروع النص الايراني الواضح والمعاهدة النموذجية الاسترالية أن الأقواس ليست غير قابلة للتغير، وأن مع الارادة السياسية والتصميم على استكشاف المجالات المحتملة لاتفاق مشترك، يمكن إيجاد حلول للمسائل المعلقة. والوثيقتان الايرانية والاسترالية هما أكثر من مجرد موردين بالنسبة لنا للاعتماد عليهما، فهما تعطيانا مؤشرات هامة تشير إلى اتجاه حلول وسط محتملة. ونحن نعلم، يا سيادة الرئيس، أنكم تدركون تماما النطاق الذي يقدمه دوركم لتقديم المساعدة الحاسمة التي يمكن أن تنقل المفاوضات إلى مستوى جديد.

وتؤيد ايرلندا الجهود الرامية إلى التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية يشمل نطاقها قوة حقيقية قدرها صفر؛ ولا تنطوي على أي اعفاءات أو استثناءات لاجراء أي تفجير نووي؛ وتنشئ نظام رصد قائم على تكنولوجيات متفق عليها، تُستخدم فيه كافة مصادر المعلومات المتوفرة، ويوحي بالثقة للمجتمع الدولي سواء من حيث الفعالية أو طبيعته غير التمييزية؛ وتتضمن نظاما للتحقق قادرا على العمل بسرعة رداً على حدث مريب، ويمكن لمفتشيه أن يقوموا بعملهم بطريقة لا تنطوي على تدخل ولكنها فعالة، ويمكنه أن يصل إلى نتائج واضحة عن طبيعة أي حدث غامض؛ وتكون نصوصها المتعلقة ببدء نفاذها مستندة إلى توازن سياسي متفق عليه بين ضرورة ضمان سرعة دخول المعاهدة حيز النفاذ وضرورة ضمان أن تصدق الدول التي تهمها بصفة خاصة شروطها على المعاهدة؛ وتشرف عليها منظمة مستقلة معنية بها ويكون مقرها في فيينا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي يمكن أن تبحث هذه المنظمة معها أفضل علاقة عمل فعالة ومتسمة بالكفاءة. ويجب أن يكون المجلس التنفيذي لهذه المنظمة معبرا تماما عن المجتمع الدولي

وأن يعطي الوزن المناسب للبلدان التي لديها أقصى قدرة على الاسهام في تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتحقيقها.

وإن إحدى العبارات التي كان لها بعض الرنين في مناقشات الجلسات العامة خلال الأسابيع الأخيرة - وسمعناها في الواقع تستخدم منذ لحظات قليلة - هي العبارة التي مفادها أن مؤتمر نزع السلاح قاعة "للمرايا المضللة" لا شيء فيها يبدو على حقيقته. ولقد طبقت هذه العبارة بصفة خاصة على الطبيعة الدقيقة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودورها في الاسهام في بلوغ الهدف المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية، وهو هدف تلتزم به ايرلندا التزاما قويا. والمرايا ستعكس بالطبع منظورات الأشخاص الذين ينظرون إليها. ولا يمكننا أن ننكر أننا نأتي إلى هذه المفاوضات بمنظورات متفاوتة، فبالنسبة لوفود عديدة، وأُعدّ وفدي من بينها، ينطوي أحيانا نزع السلاح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية على اختيار مؤلم بين ما هو مستصوب وما هو قابل للتحقيق.

وإن هدف السياسة الايرلندية هو عالم خال من الأسلحة النووية وسيظل كذلك، فكل فطراتنا المنطقية والبشرية تشير إلى ذلك الاتجاه، ولكننا نعرف أيضاً أن الطريق أمامنا مليئة بالعقبات وأنه لا يوجد أي طرق مختصرة واضحة. لذا نتفق من صميم قلوبنا مع الذين يعتقدون بأن الجهود المبذولة لربط معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ببلوغ هدف أكثر طموحا من وقف التجارب النووية، يحتمل أن يعرض للخطر المفاوضات في هذه المرحلة المتأخرة. نعم إننا عازمون على أن ننظر بثبات إلى الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، ولكننا نعتبر معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وابرام معاهدة "لوقف" إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن، معالم هامة على الطريق. ويأسف وفدي كثيرا لعدم بدء مفاوضات بشأن المعاهدة الثالثة في ١٩٩٥ على أساس الولاية التي أعدها بعناية فائقة السفير شانون. ويجب أن تكون المهمة الرئيسية التالية التي يقوم بها مؤتمر نزع السلاح في ميدان نزع السلاح النووي هو التفاوض على هذه المعاهدة.

ويجب أيضا أن نأخذ في الاعتبار الاسهام الهام الذي تقدمه القرارات المتخذة من جانب واحد بشأن تخفيض الترسانات النووية، من قبيل التدابير التي أعلنت عنها فرنسا مؤخرا، ونتائج المفاوضات الثنائية مثل محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت)، في تقريبنا من هدفنا. ورغم ان هذا الخليط من تدابير نزع السلاح المتخذة من جانب واحد والثنائية والمتعددة الأطراف هو نهج بطيء على نحو يتطلب جهدا وغير مرض لإحراز تقدم فهو يعطينا نتائج ونحن لا نرى في الوقت الحاضر بديلا قابلا للتطبيق.

وسيتضح في غضون أسابيع ما إذا كنا قد نجحنا أو لم ننجح في انتهاز فرصة تحقيق وقف كامل للتجارب النووية. ويجب على جميع الوفود أن تخطر الآن عواصم بلدانها بأن المفاوضات وصلت إلى مرحلة القرار وأن أوان الانشغال بالأقواس بغير طائل قد انتهى وآن أوان الحل الوسط. فدورة ١٩٩٦ لمؤتمر نزع السلاح يمكن أن تحقق أهم تدبير لنزع السلاح النووي متفاوض عليه تفاوضا متعدد الأطراف على مدى أكثر من ربع قرن، أو أن تصبح مجرد حاشية هزيلة أخرى في حوليات نزع السلاح. ومن المهم، ونحن نعجل عملنا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونحاول اتمامه، أن نُطَمئن هؤلاء الذين قد يخشون أن نروغ أو نتهرب من المسائل الرئيسية الأطول أجلا بتركيزنا على ما يمكن تحقيقه على المدى القصير. ويجب علينا، بالاضافة إلى إبرام معاهدة "لوقف" إنتاج المواد الانشطارية، أن ننظر في ما يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يقوم به على نحو مفيد من عمل اضافي في تقريبنا من الهدف المتمثل في القضاء الكامل على الأسلحة

النووية. وقد بذل السفير آي جهودا شاقة في محاولة تعيين بعض مجال للتفاهم بين مختلف الوفود بشأن هذه المسألة. ويوفر البيان الذي أدلى به في الجلسة العامة المعقودة في ١٥ شباط/فبراير عن نتائج مشاوراته الرئاسية، أساساً لمواصلة المناقشات. ونحن نؤيد تماما النداء الذي وجهه وزير خارجية السويد إلى هذه الهيئة داعياً الوفود إلى المشاركة في هذه المناقشات بحسن النية وروح بناءة.

ويجب على مؤتمر نزع السلاح أن يبحث، بالاضافة إلى أعماله المقبلة، مسألة زيادة عدد أعضائه. وكلنا نعلم أنه لا يمكن أن تزول مسألة زيادة عدد الأعضاء، فثمة ثلاثة وعشرون بلدا تلح للاسراع في تنفيذ القرار المتخذ في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ والوارد في الوثيقة CD/1356. ونحن نشاطرها في خيبة أملها ونتعاطف معها. فهذه البلدان وُضعت في الواقع في منطقة رمادية بين العضوية التامة ومركز اللاعضو: وهو وضع غريب لا توجد إشارة إليه في النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح. بيد أن المشكلة لا تنتهي عند ذلك. فقد قدمت ١٣ بلدا آخرا، من بينهم ايرلندا، طلبا لعضوية مؤتمر نزع السلاح ولم تستلم رداً على طلبها، بل ولم تقبل حتى في المنطقة الرمادية التي تحتلها البلدان الثلاثة والعشرون.

ولقد استرعى السفير الدكتور هارتمان، مفوض ألمانيا لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، في بيانه الذي أدلى به في ١٥ شباط/فبراير، الانتباه إلى أن عضوية مؤتمر نزع السلاح في تنازع مع الدور الذي يجب عليها أن تؤديه في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد العالمي. ونحن نؤيد فكرته.

وجدير بالتذكير بأن القرار الوارد في الوثيقة CD/1356 ينص بوضوح على أن ذلك دون الإضرار ببقية المرشحين للعضوية. وعلاوة على ذلك، يحث قرار الجمعية العامة ٧٢/٥٠ جيم المعتمد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ هذه الهيئة على أن تواصل في دورتها لعام ١٩٩٦ النظر في الترشيحات المتبقية عقب تقديم رئيس المؤتمر التقارير المرحلية بشأن مسألة زيادة الأعضاء. فيجب على الرئيس أن يقدم الآن، كما نعلم، مثل هذه التقارير في نهاية كل جزء من أجزاء الدورة السنوية لمؤتمر نزع السلاح.

إن وفدي منفتح الذهن فيما يتعلق بالاجراءات المتعلقة بإحراز تقدم في هذه المسألة. فإن أمكن أن تسفر المشاورات الرئاسية في حد ذاتها عن نتائج، سوف نعتمد على تلك الآلية. وإن بدا أن هذه المشاورات ليست كافية لاحراز تقدم في هذه المسائل، سوف نرحب بتعيين صديق للرئيس أو منسق خاص. ويمكن أن نقبل مناقشة كاملة بشأن هذه المسألة في جلسة عامة، بما في ذلك قيام مؤتمر نزع السلاح باستعراض ترشيح بصورة فردية. ويمكن، حتى إذا ثبتت ضرورة ذلك، أن نقبل أن يجري كل ذلك في إطار النظر عموما في الحجم المثالي لمؤتمر نزع السلاح مستقبلا.

وتنص المادة ٢ من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح على استعراض عضوية المؤتمر في أوقات متفرقة منتظمة. فما هي الفترة الفاصلة المنتظمة؟ لقد جرى آخر استعراض من هذا القبيل في عام ١٩٩٣، وأُجري الاستعراض الذي سبقه في عام ١٩٧٨. وأنا أقترح ثلاث سنوات، وليس ١٧ سنة، هي فترة فاصلة منتظمة، ومؤتمر نزع السلاح لا يمكن أن يستمر في التهرب من مسؤولياته في هذا الشأن.

إن الأولوية المطلقة لمؤتمر نزع السلاح خلال الأسابيع القادمة ستكون النجاح في إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وما من وفد رزين التفكير يريد أن يرى أي التهاء عن تلك المهمة الرئيسية أو أي تبديد للطاقات. فيمكن لبلد كبلدي سبق أن انتظر ١٤ عاما للحصول على رد على طلب العضوية الذي قدمه

أن يبدي قليلا من مزيد الصبر، ولكن يجب أن نعرف أن أعضاء مؤتمر نزع السلاح يدركون أن العمل لم يتم وأنه يقع عليهم التزام حقيقي بالعودة إليه بطريقة مرضية خلال إطار زمني محدد.

الرئيس: أشكر ممثلة ايرلندا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليّ. وأُعطي الكلمة الآن لممثل بولندا، السفير ديمبنسكي.

السيد ديمبنسكي (بولندا)، أعتزم أن أُدلي ببعض التعليقات الموجزة على المرحلة الحالية لمفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأيضا على أسلوب العمل المتبع في اللجنة المخصصة بغية إتمام هذه المفاوضات بنجاح في الوقت المناسب.

ونظراً لأنه سبق أن سنحت الفرصة لوفدي كي يعرب لكم، يا سيادة الرئيس، عن تهانيه الرسمية على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح - وهي تهاني أشارك فيها تماماً بالطبع - اقترح الانتقال إلى الموضوع الذي نحن بصدده. ويجب أن أقول على الفور إننا نرحب بما أعلنتم عنه من نية القيام عما قريب، بصفتكم رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، بتقديم ورقة للرئيس عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسيكون لذلك أهمية لأسباب عديدة. أولاً، ستسبق هذه الورقة النص المتداول المعدّل الذي لا يتوفر في العادة، لأسباب تقنية، بكافة اللغات إلا بعد اختتام الجزء ذي الصلة من مؤتمر نزع السلاح. لذا ستوفر وثيقتكم دليلاً قيّماً للوفود لمفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. تأخذه الوفود إلى بلدانها.

ثانيا، ستمثل ورقة الرئيس جهداً جديراً بالثناء لتجنب حدوث أزمة محتملة في المفاوضات يحتمل أن تعوق قدرة اللجنة على الالتزام بجدولها المتفق عليه. بيد أن مما له أقصى درجة من الأهمية هو أن هذه الوثيقة، نظراً لأنها تحمل طابع عدم تحيز الرئيس، ستنطوي على اقتراحات لحل وسط للبعض، إن لم يكن للكل، للمسائل الصعبة التي تناولناها طوال العامين الماضيين.

ويجب، في ضوء هذه الاعتبارات، أن أقر بصراحة، يا سيادة الرئيس، بأنني شعرت بخيبة أمل إلى حد ما إزاء رد الفعل المتسم بالحذر، إن لم يكن بالشك، الذي أبدته بعض الوفود على اقتراحكم المعلن.

ويُذكر أنني ناشدت الوفود بإلحاح في وقت يرجع إلى عام ١٩٩٥، بوصفي رئيس اللجنة المخصصة أن تحاول التوصل إلى صيغة إجماعية قدر المستطاع وإلى نص متداول خال من الأقواس التي لا ضرورة لها. وبالطبع إذن - كما هو الحال الآن - كانت الأقواس ولا تزال هي الأعراض وليست العلة. فرغم أن أحداً لم يشك في ضرورة تنقيح النص المتداول لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ظل العدد الإجمالي للأقواس بلا تغيير إلى حد كبير مع استمرار المفاوضات واقتراب التاريخ المستهدف. واليوم، نجد ونحن نشعر بالفزع أن عدد الأقواس ازداد في الحقيقة بدلاً من أن ينخفض بصورة جذرية.

ولا يجب أن نخدع أنفسنا بقول إن تخفيضاً سريعاً سيبدأ في هذا الشأن وأن نصاً خالصاً من الشوائب سيبدأ في اتخاذ مكانه بمجرد أن تحلّ المسائل الرئيسية المعلقة. وأرى أن هذين الأمرين هما مسألتان متميزتان لا يجب الخلط بينهما ويجب حتى اعتبارهما بدرجة أقل تابعتين إحداهما للأخرى مباشرة.

ويجب علينا في هذه المرحلة من عملية المفاوضات أن نبدأ فعلاً في إعادة النظر بجدية في مواقفنا المأثورة في جوانبها غير المقبولة تماماً للآخرين والتي تعوق أي تقدم في المفاوضات.

ويجب علينا أيضاً أن نرد على سؤال هام آخر: إذا كان هدفنا السياسي الأكبر هو وضع نص نهائي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل انتهاء الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح، فهل نحتاج إلى إضاعة الوقت في هذه المرحلة المتأخرة من المفاوضات في نواح فنية تتعلق بنظام الرصد الدولي، وبمركز البيانات الدولي، وبالتفتيش الموقعي من قبيل: من يقدم تقريراً لمن، وكيف يقدم التقرير عقب اجراء تفتيش موقعي؟ أفلا يجب تناول مثل هذه المسائل في وقت لاحق في محفل أكثر ملاءمة كاللجنة التحضيرية مثلاً؟

إن ما نحتاج إليه الآن هو تركيز اهتمامنا الكامل على حل المسائل الرئيسية المعلقة التي تشمل، من بين جملة أمور، وقبل كل شيء، مسألة نطاق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي ينص على فرض حظر شامل على جميع التفجيرات النووية التي تزيد قوتها على الصفر، بما في ذلك ما يسمى بالتفجيرات النووية السلمية التي أجري بعضها في الواقع في الخمسينيات والستينيات وتبين أنها ليست مأمونة ولا مفيدة؛ وثانياً، توازناً ملائماً ومشروعاً بين سيادة الدول الأطراف وفعالية آلية التحقق المنشأة بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب؛ وثالثاً، مكان ومركز الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية، والدول الواقفة عند "عتبة" القدرة النووية في المعاهدة، وللمنظمة التي ستنشأ بموجب المعاهدة؛ ورابعاً، ما لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من قيمة جوهرية في مجال نزع السلاح النووي تعارض محاولات إقامة أي صلات رسمية للمعاهدة مع مواضيع أخرى لا تمت بصلة وثيقة، مهما كانت مشروعة ووجيهة، لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بحد ذاتها.

ويجب أن تستقطب هذه المسائل الأربع الرئيسية جل اهتمامنا من الآن فصاعداً لو أردنا التوصل في الوقت المناسب إلى صيغة عملية يحتمل أن تملي توافقاً في الآراء. وقد أدركنا تماماً منذ مستهل المفاوضات ما لهذه المسائل من طابع حاسم وحساس بسبب آثارها في ما للدول من مصلحة أمنية مشروعة. ومن المؤكد أننا كنا ندرك هذه الآثار عندما قررنا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أن تكون معاهدة الحظر الشامل للتجارب جاهزة للتوقيع "في أقرب وقت ممكن في عام ١٩٩٦". أفلسنا ملزمين الآن بترجمة هذا القرار إلى اجراء فعلي وبناء للحفاظ على التاريخ المستهدف لهذه المفاوضات؟

دعونا نقيم بواقعية الاحتمالات العملية، إن وجدت، لإتمام هذه المفاوضات في الوقت المحدد. لقد آن الأوان لكي نخرج من تلك الحلقة المفرغة ولنكف عن التستر وراء صيغ بين الأقواس، وعن ارجائنا، لأطول مدة ممكنة، الحل الوسط الضروري بشأن أغلبية المسائل الأساسية. ويرى وفدي أن الأمل في سرعة إحراز تقدم في هذه المسائل لا يجب أن يمنعنا من بذل جهد جدي وبناء لوضع نص خال من الشوائب والأقواس لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. ودعونا نبدي، إذن انفتاحاً وكرماً للنُّهج الجديدة، مثل النهج الذي اقترحتموه يا سيادة الرئيس.

الرئيس أشكر ممثل بولندا على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر، السفير مغلاوي.

السيد مغلاوي (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، طلبت الكلمة بصفتي منسق مجموعة الـ٢١ التي تود أن تتناول مرة أخرى إلى مسألة نزع السلاح النووي. وإنكم تتذكرون، بهذا الصدد، أنه سبق لمجموعة الـ٢١ أن أدلت ببيان بشأن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لدورة عام ١٩٩٥ وتنظيم أعمالها، وأن هذا البيان نشر في الوثيقة CD/1359 المؤرخة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ولقد ذكَّرت مجموعة الـ٢١ عن حق في هذا البيان بأنها كانت تصر باستمرار في المناقشات التي دارت في المؤتمر على إدراج بند مستقل في جدول الأعمال بشأن نزع السلاح النووي، وعلى بدء المفاوضات بشأن هذه المسألة التي أعطاها المجتمع الدولي أقصى درجة من الأولوية. وطلبت المجموعة بناء عليه، إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في بداية عام ١٩٩٦ باعتبار ذلك مسألة ذات أولية.

وكررت مجموعة الـ٢١ في بيان آخر أدلت به في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ نفس الطلب بعد أن أعربت عن أسفها لرفض بعض الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح التفاوض على مسألة نزع السلاح النووي في إطار المؤتمر الذي هو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن مسائل نزع السلاح.

إن مجموعة الـ٢١ تتقدم إليكم بالشكر، يا سيادة الرئيس، على كافة الجهود التي بذلتموها لمحاولة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة ألا وهي مسألة نزع السلاح النووي، كما تتقدم حقاً بالشكر إلى الرئيس السابق، السفير آيه من ميانمار. فكلاكما أجرى مشاورات مكثفة، ومن المؤكد أنكم ستشاركون معنا يا سيادة الرئيس، مثل الرئيس السابق، في نتائج الجهود المبذولة أثناء ولايتكم.

وتعرض مجموعة الـ٢١ اليوم المقرر التالي على مؤتمر نزع السلاح كي يعتمده:

(تابع بالانكليزية)

تقترح مجموعة الـ٢١ أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح المقرر التالي:

"يقرر مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، لبدء مفاوضات حول برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي من أجل القضاء في النهاية على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

"ويقرر المؤتمر تعيين .... رئيساً للجنة المخصصة خلال دورته لعام ١٩٩٦".

"وتقترح مجموعة الـ٢١ كذلك أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح هذا المقرر خلال الجزء الأول من دورته لعام ١٩٩٦. وينبغي بدء المفاوضات في إطار هذه اللجنة المخصصة فور اختتام مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦".

(تابع بالفرنسية)

وتعرب مجموعة الـ٢١ عن رغبتها وأملها الشديدين في أن يتناول الرئيس هذه المسألة الهامة في إطار مشاورات تجرى في مؤتمر نزع السلاح. وتطلب مجموعة الـ٢١ أن يعتبر هذا النص وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس: أشكر ممثل الجزائر على بيانه. هل من وفد يود التحدث في هذه المرحلة؟

أود الآن استرعاء انتباه المؤتمر إلى التوصية التي قدمتها اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية بأن يقوم المؤتمر بأعمال بين الدورتين في فترتي ١ - ٤ نيسان/أبريل و٦ - ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦. هل تسمحوا لي باعتبار أن المؤتمر يعتمد هذه التوصية؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس: اسمحوا لي، قبل رفع الجلسة ونظراً لأن مدة عملي كرئيس لمؤتمر نزع السلاح قد أوشكت على الانتهاء، بإبداء بعض الملاحظات الختامية.

أشرت في بداية شغلي لمنصب رئيس المؤتمر إلى نية مواصلة التشاور بشأن بعض المسائل المعلقة المعروضة على المؤتمر، وهما مسألة نزع السلاح النووي، ومسألة توسيع عضوية المؤتمر. وأعربت، أيضاً، عن نيتي على البقاء على اتصال بسفير الجزائر السيد مغلاوي بوصفه المنسق الخاص المعني بجدول الأعمال. وأود اليوم، في هذه الجلسة الأخيرة لهيئة المؤتمر بكاملها التي سأرأسها، أن ألقي نظرة على الأسابيع القليلة الماضية وأن أشاطركم بعض الأفكار حول النتائج التي أسفرت عنها جهودي.

فكما تذكرون، أخذ سلفي، السفير آيه من ميانمار، على عاتقه، بعد الاستماع إلى مختلف المواقف بشأن قضية نزع السلاح النووي، اجراء مشاورات مكثفة بهدف وضع أساس لتوافق في الآراء بشأن هذه المسألة. ونظراً لأنه لم يمكن تعيين هذا الأساس قبل نهاية شغله منصب الرئاسة، أوصى الرؤساء التاليين بمواصلة عملية المشاورات بشأن نزع السلاح النووي. ولقد أخذت بتوصيته وقررت مواصلة التشاور بشأن هذه المسألة كجزء مما اعتبرته مسؤولياتي كرئيس للمؤتمر. وهكذا بدأت سلسلة من المشاورات للتأكد مما اذا كان يمكن أو لا يمكن ايجاد أساس تعالج على أساسه هذه المسألة في المؤتمر.

ويجب عليّ أن أقول، بادئ ذي بدء، أنه لا يبدو مستبعداً في المستقبل قيام مؤتمر نزع السلاح بدور محتمل في ميدان نزع السلاح النووي، غير البنود التي يجري النظر فيها فعلاً، كمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وحظر انتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو غيرها من النبائط المتفجرة، وهي جوانب من نزع السلاح النووي. لم أتمكن، من جهة أخرى، من تبين طابعاً مشتركاً في الآراء للمستقبل القريب، فيما يتعلق بما اذا كان يمكن أو لا يمكن بدء العمل بشأن نزع السلاح النووي عموماً في المؤتمر، وكيفية ذلك. ورغم تقديم عدد من الاقتراحات بشأن الشكل الذي يمكن به تناول هذه المسألة،

تراوحاً بين المشاورات غير الرسمية وإنشاء لجنة مخصصة لها ولاية تفاوضية، فإنه لم يتم التوصل إلى أي توافق في الآراء بشأن دور بهذا الشكل يؤديه المؤتمر فيما يتعلق بنزع السلاح النووي عامة.

ولقد بدأت أيضاً، فيما يتعلق بمسألة زيادة عدد أعضاء المؤتمر، باجراء سلسلة من المشاورات، سواء مع الدول الأعضاء أو الدول غير الأعضاء. وحاولت أن أحدّد أثناء هذه المشاورات، ما اذا كان سيمكن انفاذ القرار CD/1356 بسرعة. وفي حالة عدم إمكان سرعة التنفيذ هذه، حاولت، علاوة على ذلك، معرفة ما اذا كان سيمكن ايجاد أي حل آخر أو حل جزئي لزيادة عدد أعضاء المؤتمر. ولقد أثبتت مشاوراتي، مع شديد أسفي، أن تنفيذ المقرر الوارد في الوثيقة CD/1356 لم يكن بالمستطاع بعد. ولم يكن من الممكن، أيضاً، أن تملى الاقتراحات الأخرى في هذا الصدد، مثل الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/1362، توافقاً في الآراء. وقُدّمت بعض الاقتراحات لحلول أخرى أو حلول جزئية ولكن لم يثمر أي منها بدرجة كافية أثناء شغلي منصب الرئيس لإجراء مناقشة مع مختلف المجموعات أو في المؤتمر.

ولقد أعربت في الملاحظات الاستهلالية التي أبديتها في بداية رئاستي عن اهتمامي الخاص بمسألة استعراض جدول أعمال المؤتمر. وقد سنحت لي فرص عديدة في الأسابيع القليلة الماضية لتبادل وجهات النظر بشأن هذه المسألة مع المنسق الخاص، السفير مغلاوي. ويسرني أن أعرف أنه بدأ يرى في مشاوراته الشكل العام لجدول أعمال أكثر ترشيداً، وإني لأشجعه على متابعة هذه المشاورات. ولا يمكن، بالطبع، أن ينظر إلى جهوده بمعزل تام عن المشاورات التي يجريها رئيس المؤتمر، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي.

وأود، نظراً لما أسفرت عنه مشاوراتي من نتائج خلال الأسابيع القليلة الماضية، أن أوصي الرئيس القادم، السفير أبواه من نيجيريا، على غرار ما أوصاني به الرئيس السالف، بمواصلة عملية المشاورات بشأن نزع السلاح النووي. أما فيما يتعلق بزيادة عدد أعضاء المؤتمر، فالقرار CD/1356 هو بالطبع الذي ينص على أن "يستعرض المؤتمر الحالة بعد تقديم تقارير مرحلية من الرئيس عن المشاورات الجارية في نهاية كل جزء من دورته السنوية".

وقد قلت، عندما استلمت مهامي كرئيس للمؤتمر، إنني لن تغيب عن ذهني أبداً مسؤولياتي كرئيس للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. ومما يبعث على السرور ملاحظة أن شعوراً متجدداً بالاستعجال تجلى فيما يتعلق بسرعة إتمام مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أثناء فترة رئاستي على وجه التحديد. ولقد وجه عدد بالغ من الوفود نداء عاجلاً لتكثيف عملية المفاوضات والتعجيل بها بعد أن طرح للمناقشة مشروعان لنص معاهدة كاملة يستندان في جزء كبير منهما إلى "النص المتداول". ولا يُنكر أننا سنضطر إلى تغيير سرعتنا اذا أردنا الالتزام بالتاريخ المستهدف الذي حدده لنا المجتمع الدولي والتمكن من التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر المقبل.

وأود، في نهاية فترة رئاستي، أن أشكر جميع الوفود على ما أبدته من تعاون وثيق وتأييد خلال الأسابيع القليلة الماضية. ولولا هذا التأييد لما أمكنني النهوض بفعالية بمسؤوليات وظيفتيّ بصفتي رئيس المؤتمر ورئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. وأود، أيضاً، أن أعرب عن امتناني للأمين العام للمؤتمر، السيد فلاديمير بيتروفسكي، ولنائبه السيد عبد القادر بن اسماعيل، ولموظفيهم في أمانة مؤتمر

نزع السلاح، وكذلك، للمترجمين الشفويين الذين هم أمامي. لقد كانت مساعدتهم خلال الأسابيع الماضية حيوية بالنسبة إلي. وأخيراً أتمنى للرئيس الذي سيخلفني، السفير أبواه من نيجيريا أن تكون فترة رئاسته مثمرة وناجحة ويمكنه الاعتماد على تأييدي التام.

لقد عممت الأمانة، بناء على طلبي، جدول زمني مؤقت لاجتماعات الاسبوع المقبل. وكما ستلاحظون، تقرر عقد جلسة عامة اضافية يوم الثلاثاء الموافق ١٩ آذار/مارس لكي يوجه الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، كلمة إلى المؤتمر. وهذا الجدول الزمني ارشادي كالعادة ويخضع للتغيير في حالة الضرورة. وعلى هذا الأساس هل أعتبر أن الجدول الزمني مقبول؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس: أود أن أذكركم بأنه بناء على الجدول الزمني لاجتماعات هذا الاسبوع، سيعقب هذه الجلسة العامة مباشرة اجتماع لأصدقاء الرئيس عن مركز البيانات الدولي ونظام الرصد الدولي للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية.

وستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر في يوم الثلاثاء الموافق ١٩ آذار/مارس ١٩٩٦ في الساعة ١٠/٠٠، وبسبب جدول الأعمال المثقل للأمين العام، سيكون الأمر محل تقدير بالغ لو أمكن بدء الاجتماع على وجه السرعة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠